المحاضرة الأولى:

مدخل إلى ترجمة المصطلح

إن تحقيق ترجمة دقيقة في مجال علمي متخصص يستند أساسا على مدى تحقيق المكافئات المفهومية الخاصة بالمنظومة المصطلحية الخاصة بذلك المجال، وعليه فمن الضروري توضيح طبيعة العلاقة المفهومية بين المصطلح في لغته الأصلية ومقابله أو مقابلاته في اللغة الهدف، ووفقا لذلك سيتم التطرّق في هذه المحاضرة إلى المتقابلات المصطلحية وطبيعة العلاقات المظهرية والمفهومية التي تربط بينها.

1 ـ المتقابلات الاصطلاحية:

1 ـ 1 العلاقة بين المصطلح الأجنبي ومقابله:

يرتبط نجاح ترجمة المصطلحات من لغة إلى أخرى بمدى تحقيق توافق بين المتقابلات الاصطلاحية، وتتجسّد العلاقة بين المصطلح ومقابِله في اللغة المترجم إليها في مظهرين؛ **مظهر دلالي**: ويكون فيه مفهوم المصطلح المقابِل متوافقا مع مفهوم المصطلح الأصلي أو مختلِفا عنه؛ وذلك لأنّ "المصطلح باعتباره ظاهرة لغوية يخضع إلى قاعدة أساسية مفادها أنَّ كلّ لغة تشكّل تقسيما خاصًا للواقع، وذلك ما يسمح أحيانا بوجود توافق بين المفاهيم، وأحيانا بوجود اختلافات كبيرة"[1].

ويُمكن أنْ يَظهر الاختلاف بين المتقابلات الاصطلاحية في شكل اندراج (**Inclusion**) "إذا احتوى مفهوم المصطلح في اللغة الأصل عددا أكبرَ من السِّمات الدلالية بالمقارنة مع مقابِله في اللغة الهدف أو العكس"[2]، كما قد يظهر في شكل توافق جزئي. وإذا كان الاندراج الاصطلاحي المفهومي يقتضي وجود سمات دلالية إضافية في أحد المصطلحين المتقابلين، فإنَّ التوافق الجزئي "يقتضي وجود سمات دلالية مشتركة وأخرى مختلفة بين المفهومين"[3]. وفي هذه الحالة يكون المقابل الاصطلاحي مقبولا إذا طغت السمات الدلالية المشتركة بين المصطلحين على السمات الدلالية التي ينفرد بها كل مصطلح. على أنَّ ما يجب التسليم به هو أنّه "ليس من السهل التوصّل إلى مطابَقة مطلقة بين الكلمات المتقاربة في لغتين مختلفتين"[4].

---

(1) Guy Rondeau: Introduction à la terminologie, P 32.

(2) Morgenroth Klaus: Le terme technique, tübingen, 1994, P 48.

(3) Ibid, P 48.

(4) علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، الرياض، ط2، 1991، ص95.

وبخصوص **المظهر الشكلي**، فقد يتساوى عدد الوحدات المكوِّنة للمصطلحين في اللغتين كلتيهما، وقد تضطر اللغة المترجَمُ إليها إلى زيادة ألفاظ ليتحقق التوافق الدلالي، وقد يستدعي الأمر وضع مقابِل تفسيري[5].

ـ تعدد المقابلات للمصطلح الأجنبي الواحد:

يُقصد بتعدد المقابلات استخدام مصطلحيْن مختلفيْن أو أكثر في ترجمة المصطلح الأجنبي الواحد، وهذا التعدّد، زيادة على كونه مُخالِفا لمبدأ توحيد المصطلح، فهو "يوهم القارئ بتعدد المفاهيم"[6]، بل نجد من الباحثين من ينفي صفة الاصطلاحية عن المقابِلات المترادفة الموضوعة للمفهوم الأجنبي الواحد،" لأن المصطلح يشترط فيه التوحد"[7].

وبمعاينة واقع المصطلح العربي يتَّضح أنَّ هذه الظاهرة موجودة حتى في المعاجم المتخصصة، ثنائيةَ اللغة كانت أو متعددة. وقد يكون ذلك ناتجًا عن أسباب موضوعية، كتلك التي تتصل بتعدّد مفاهيم المصطلح في لغته. وإنّ نظرةً متفحصةً إلى بعض المصطلحات اللسانية توحي باختلاف المفاهيم تبَعا لاختلاف المدارس، وهذا رغم اتفاق التسمية، فـ"**الفونيم** عند **بودوان دي كورتناي** هو صوت متخيَّل مقارنة مع الصوت الحقيقي، ومن ثَمَّ فهو حقيقة نفسية، أمَّا عند **دي سوسور** فهو حقيقة وظيفية"[8].

ولمَّا كان ذلك التعدد واقعًا في اللغة الأصل، فإنَّ انعكاسه على اللغة المترجَم إليها يبدو أمرا طبيعيا. إذن، فتعدد المقابلات يَنتُج عن تعدد مصادر المصطلح. وفي هذه الحالة يُفضَّل (في العمل المعجمي) وضع "مصطلح عربي مقابِلَ كلِّ دلالة، وتُرقَّم هذه المصطلحات إظهارا لتمايزها، ويُستحسَن بيانُ الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه المصطلح بين قوسين"[9]. وإذا كان تعدد المقابلات للمصطلح الواحد مشروعا كما سبق، فإنَّه في غالب الأحيان يُنبئ عن وجود فوضى اصطلاحية ناتجةٍ أساسًا عن تعدد الجهات الواضعة للمقابلات الاصطلاحية.

---

(5) المقابل التفسيري: هو المقابل اللغوي الذي يأخذ شكل تعريف مختصر للمصطلح الأجنبي.
(Morgenroth Klaus, Le terme technique, P 45)

(6) محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 228.

(7) رمزي منير البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية (إنكليزي/عربي)، دار العلم للملايين، بيروت، 1990، ص 11.

(8) Claud Germain et Raymond Le Blanc : Introduction à la linguistique -2- La phonologie, P.U Montréal, Canada, 1981, P 26.

(9) صالح بلعيد: اللغة العربية والتعريب العلمي، آراء وحلول، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع1، 1999، ص 159.

وفيما يتصل بالحلول التي يُمكن أن تُفيد منها في التخلّص من المقابلات الاصطلاحية المترادفة والإبقاء على مقابل واحد، فإنّه يَحسُن "أن تُجمع كلُّ الألفاظ ذات المعاني المتقاربة والمتشابهة الدلالة، وتُعالج كمجموعة واحدة"[10]، فإذا تأكَّد أنَّ المقابلاتِ الاصطلاحيةَ المترادفة مُترجِمة لمفهوم واحد، فإنَّه ينبغي حينئذٍ "اختيار أكثرها شيوعا ليكونَ المقابلَ المعياريَّ الموحَّد"[11].

وضمن هذا السياق، تجدر الإشارة إلى قضية قد يَغفُل عنها كثير من مترجمي المصطلحات، وهي قضية الاطّراد في استعمال المصطلح "فقد يستخدم الكاتب مصطلحا عربيّا واحدا للكلمة الأجنبية، فإنْ وقعَت ضمن مصطلح من كلمتين أو أكثر، أغفلَ المصطلح الذي استخدمه وجاء بكلمة أخرى"[12]. وكمثال على ذلك، قد يحدث أنْ يُقابَلَ المصطلحُ الصوتي الفرنسي "**consonne**" بـ"**صامت**"، فإذا دخل المصطلح الفرنسي ضمن تركيب كما في "**syllabe consonantique**"، فإنَّ المترجِم العربيَّ يقابِل هذا التركيب بـ"**مقطع حرفي**" وليس بـ"**مقطع صامتي**"، ويكون بذلك قد تخلّى عن المصطلح المفرد السّابق الذي وضعه (أي صامت). وإنّ مثل هذا الاضطراب يُخِلُّ "بشرط أساسي من شروط المصطلح، وهو اطّراده حيثما ورد"[13].

ـ المقابل الواحد لمصطلحين أو أكثر:

كما هو الحال بالنسبة إلى تعدد مقابلات المصطلح الأجنبي، فإنّه قد يحدث العكس، فالمصطلحات الأجنبية المختلِفة يُمكن أنْ يوضَع لها مقابل اصطلاحي واحد، حيث "يرِد اللفظ الواحد في التّبت العربي مرّتيْن مترجما للفظين مختلفين، ولكنَّ ذلك لا يعني بالضرورة اشتراك دالّيْن في مدلولين، وإنّما يعني في الغالب ترادفًا حاصلا بين اللفظين الأجنبيين"[14]، وفي هذه الحالة؛ أيْ حالة المصطلحات المترادفة في اللغة الأجنبية، فإنّه يُستحسَن وضع مقابلٍ اصطلاحي واحد لها؛ لأنَّ "تخصيص كلٍّ منها بمصطلح عربي منفرد، يُفضي إلى تضخّم غير طبيعي في هذه المصطلحات، ويُعِيق سيرورة أيٍّ منها "[15].

1 ـ 2 المقابل اللغوي والمقابل الاصطلاحي:

([10]) أحمد شفيق الخطيب: منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، ص 535.

([11]) محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 90.

([12]) رمزي منير البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، ص11.

([13]) المرجع نفسه، ص 11.

([14]) عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984، ص 95.

([15]) رمزي منير البعلبكي: المرجع السابق، ص 14.

أقرَّ مكتب تنسيق التعريب في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، مجموعة من المبادئ، لعلَّ أهمَّها: "ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يُشترَط في المصطلح أن يستوعب كلَّ معناه العلمي"[16]. وإذا كانت هنالك ضرورة في وجود مناسبة بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي في لفظ واحد (من لغة واحدة)، فإنَّ إيجاد مقابِلات اصطلاحية بين لغتين أو أكثر لا يُراعي دائمًا هذه المناسبة، "ولعلَّ أهمَّ مبدأ يجب الأخذ به هو أنْ يُنظر إلى المدلول الاصطلاحي للفظ الأجنبي قبل معناه اللغوي، ومن ثمَّ يُختار اللفظ العربي المناسب لذلك المدلول، ذلك أنَّ كثيرا من المصطلحات الحضارية والعلمية، قد لا يُؤدي معناها اللغوي إلا جزءا ضئيلا من مدلولها الاصطلاحي"[17].

إذن فمراعاة المعنى الاصطلاحي في وضع المقابِلات هو الأساس، والأكثر من ذلك، أنّه يُرفَض أحيانا اللجوء إلى ترجمة المعنى اللغوي للمصطلح، فقد "ترجم أحمد مختار عمر في ميدان الصوتيات، "المصطلح **acute** بـ**حاد**، والمصطلح **grave** بـ**رزين** أو **وقور**، أيْ أنّه ترجم المعنى اللغوي وليس المصطلح (...) والعربية لا تقبل أنْ يتّصف الصوت بالرزانة"[18].

2 ـ تدوين الحروف الأجنبية في المصطلحات المعرّبة:

إنَّ المطّلِع على طبيعة النظام الصوتي العربي، يلاحظ تلك الفروق الموجودة بينه وبين النظم الصوتية للغات الأخرى، فالنظام الصوتي للعربية في مستواه الصامتي يفتقر إلى بعض الصوامت الموجودة في اللغات الأوربية[19]، كما هو الحال بالنسبة لـ "**P، V، G**"، والحكم نفسُه ينطبق على النظام الصائتي للغة العربية الذي لا يحتوي على مقابِلات لبعض الصوائت في اللغات الأوربية، مثل الصائت الفرنسي"**U**". ولقد انعكس هذا الاختلاف بين الأنظمة اللسانية على النقل الكتابي للمصطلحات الأجنبية المعرَّبة.

وقبل الحديث عن مظاهر هذا الاختلاف ينبغي التفريق بين نوعين من النقل: **النقل الحرفي (Translittération)** ومعناه "تمثيل حروف أبجدية لغة ما بأبجدية لغة أخرى دون مراعاة النطق الحقيقي للأصوات"[20]، كأنْ ندوِّن مثلا حرف "**V**" الفرنسي بحرف الفاء العربي (**ف**)، أمّا **النقل الصوتي**

([16]) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (الرباط من 18 إلى20 فيفري 1981)، مجلة اللسان العربي، مج 18 (أبحاث ودراسات) ص175.

([17]) جميل الملائكة: المصطلح العلمي ووحدة الفكر، ص 90، 91.

([18]) محمد حلمي هليل: المصطلح الصوتي بين الترجمة والتعريب، ص 113.

([19]) ليست هذه الظاهرة مقتصرة على اللغة العربية، فاللغات كلّها تختلف من حيث عدد الأصوات التي يحتويها نظامها الصوتي. فالأحرف الحلقية مثل (ع، ق، ح) والتي تتميز بها الفصيلة اللغوية الساميّة، تفتقر إليها معظم اللغات الأوربية.

([20]) Jean Maillot: La traduction scientifique et technique, ed Eyrolles, Paris, 1969, P 176.

(**Transcription Phonétique**) "فيقتضي تمثيل النطق الحقيقي للأصوات في لغاتها"[21]، ولا يتأتّى ذلك إلا من خلال استعمال صور صوتية جديدة، أو إمازة الحروف الأصلية[22].

وعند رصد واقع تدوين المصطلحات الأجنبية المعرَّبة، يظهر بأنّه لم تُتَّبَعْ منهجية موحَّدة، وخاصّة فيما يتعلق بنقل أسماء الأعلام الأجنبية، فلقد تمّ الإقرار في مجمع اللغة العربية بالقاهرة بـ"أنْ يُرسَم حرف "**G**" اللاتيني في الكلمات التي يعرّبها المجمع جيمًا وغينًا، ثم اقترحت لجنة كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية أن يُرمَز له بكاف فوقها شرطة (**گ**)"[23]. ولم يقتصر التعدد في كيفيات التدوين على الصوامت، كما في (**P,V,G**)[24]، بل تعدّى ذلك ليشمل الصوائت، "فالحركات الطويلة التي لا نظير لها في العربية يُرمز لها بأقرب حروف المدّ العربية شبهًا بها مثل "**U**" في **Hugo**، يُرمز لها بياء أو واو"[25]. والحقيقة أنّ تدوين الألفاظ الأجنبية بالخط العربي، وخاصة أسماء الأعلام، ينبغي أنْ يتّبع منهجية موحّدة في سائر الأقطار العربية، ذلك أنّه في بعض الأحيان قد يُدوَّن الاسم الأجنبي الواحد بطريقتين مختلفتين توهمان القارئ أنّهما اسْمَا عَلَميْن مختلفيْن، وما هما في الحقيقة إلا مظهرين لاسم واحد.

5 ـ ترجمة المصطلحات المختصرة:

قد يظهر المصطلح في صيغة أخرى ـ غير اللفظة المفردة أو المركّبة ـ تُعرف بـ**المصطلح المختصر**، وفيها "تُختزَل العبارة الاصطلاحية في رمز واحد يُصاغ من مجموع حروفها أو مقاطعها الأولى"[26]. والأمثلة على هذه المختصرات هي أكثر من أن تُحصى، وخاصة في اللغات ذات الطبيعة الإلصاقية، كما في الفرنسية أو الإنكليزية، كما أنّها لا تختص بمجال معرفي دون آخر. أمّا في العربية، فيبدو أنّ الاستفادة من تقنية الاختصار في صياغة المصطلحات محدودة، وذلك رغم وجود دعوات ومحاولات في استحداث تقنيات للاختصار[27].

---

(21) Ibid, P 175.

(22) الإمازة: هي ترجمة لـ(**Diacritisation**)، وتكون بوضع علامات الفرز، أي وضع علامات كتابية على الحرف ليتميَّز عن حرف مُشابه له، كما في **گ** مقابل **ك**، أو**ڤ** مقابل **c**.

(23) محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 181.

(24) ينقل الحرف"**V**" نقلا حرفيا إلى فاء أو واو، ونقلا صوتيا إلى "**ڤ**"، أمّا الحرف"**P**" فينقل إلى الباء، أو يرمز له بالباء المثلثة"**پ**".

(25) محمود فهمي حجازي: المرجع السابق، ص 183.

(26) Alain Rey: La terminologie, noms et notions, P 70.

(27) يراجع في هذا الشأن: صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، دار هومه للنشر، الجزائر، 2000.

لا شكَّ أنَّ تقنية الاختصار قد أفادت في صياغة العديد من المصطلحات، ولكن ما يُعاب عليها، هو أنها "تؤدّي إلى إنتاج دليل صوري جديد دون أيّة عملية دلالية"[28]. ويُفهَم من ذلك أنَّ المصطلح الناتج عن اختصار العبارة لا يُحيلنا إلى مجموع المعاني اللغوية لوحداتها، ولذلك فهذه المصطلحات "تبقى محلَّ نقد من قبل المستعملين؛ لأنَّها تضعهم أمام مشكلة الفهم"[29].

لا توحي المصطلحات المختصرة بمعناها، وخاصة إذا كانت حديثة الوضع، غير أنّه ما إنْ تُتداوَل، وخاصة إعلاميا، حتى تنتشرَ وتترسّخَ في الأذهان، وتعكسَ لنا الصورة الذهنية نفسَها التي تُحدِثها العبارة الاصطلاحية قبل اختصارها. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض المصطلحات المختصرة قد تُعامل معاملة الأسماء، كأنْ تُجمع أو يشتقَّ منها أو يُنسبَ إليها، ويكفي تمثيلا على ذلك أنْ نسميَّ ما هو منتسِب إلى "منظمة الأمم المتحدة" **(ONU) "Onusien"**.

بقي أنْ أشير إلى نقطة ربَّما أغفلها كثير من العاملين في حقل المصطلح، وهي إمكانية تجاوز المصطلح حدود ما هو لغوي، "فالمصطلح يُمكن أن يأخذ شكل أرقام، أو حروف أو رموز، كما يُمكن له أنْ يتألّف من جميع هذه العناصر"[30]، ويُمكن التمثيل لذلك بمصطلح **"Rayon X"**.

([28]) Alain Rey :Ibid, P 71.

([29]) Id, P 71.

([30]) Juan,c, Sager: Pour une approche fonctionnelle de la terminologie, Travaux du centre de recherche en terminologie et traduction, Université lumière, Lyon 2 , 2000, P 12.